

نداء من أجل إلغاء الديون وسط الأزمات الصحية والاقتصادية والمناخية

اقترب موعد انعقاد قمة مجموعة الدول السبع بعد مرور عقود لم يحرز فيها العالم التقدم المنشود بل على العكس من ذلك تفاقم ثقل الديون واللامساواة والفقر تحت وطأة نظام ليبرالي جديد تقوده وتحرسه الدول الأكثر غنى، الأمر الذي أثقل كاهل الملايير من سكان الجزء الجنوبي للكرة الأرضية بالديون في خرق سافر لسبل عيشهم ولحقوقهم، وخاصة في السنتين الماضيتين بعد انتشار جائحة كوفيد 19. ولايزال هؤلاء الملايين في قبضة الأزمات التي ضربت القطاع الصحي والاقتصاد مرفوقة بعواقب التغير المناخي، حيث تفاقمت هذه للأزمات المتعددة في ظل تراكم الديون وكلفة خدماتها ذات الطابع غير المستدام والمجحف علاوة على الأثر المدمر لشروط صندوق النقد الدولي التي تعمق من اللامساواة والتي يذهب ضحيتها النساء والأقليات واللجائين وباقي الفئات المهمشة أكثر من غيرهم.

وأصرت مجموعة دول السبع بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقرضين الخواص على وضع اجراءات للتخفيف من ثقل الديون مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة والآن تسعى المجموعة إلى اتخاذ "تحسينات" لتدارك فشلها، فالعديد من دول الجنوب التي كانت تعاني من ثقل الديون قبل اندلاع الجائحة قد غرقت حاليا في الديون بسبب التحفيزات المالية التي تم وضعها لتجاوز عواقب الجائحة بالإضافة إلى أثر الانخفاض العالمي لسعر الفائدة ومانتج عنه من اسراف في الاقتراض. وكما سبق وان حذرنا، فإن كلتا مجموعتي الدول السبع والدول العشرين قدمتا أجوبة تطبعها الظرفية وقصر النظر مما تسبب في الحاجة إلى المزيد من الاقتراض وتعميق الأزمة، حيث أظهرت هذه الدول مرة أخرى عدم قدرتها على اشراك المقرضين الخواص الذين يسيطرون على ديون دول الجنوب. كما أبانت هذه الدول الصناعية الكبرى على عدم نجاعة الحلول التي تقدمها والتي تؤثر سلبا على ظروف العيش وتؤدي إلى المزيد من الفقر واللامساواة وتعمق من الأزمة المناخية وتهدد الأسر خاصة في ظل صدمات التضخم التي همت الغذاء والطاقة. وأطلقت حركة عدالة الديون العالمية من أجل إلغاء بدون شروط لأداء الدين الخارجي لجميع المقرضين- سواء على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والمقرضين الخواص- لصالح جميع الدول المثقلة بالديون وذلك لمدة أربعة سنوات، كخطوة مستعجلة وكجزء من برنامج يهدف الإلغاء الشامل للديون المستحقة. إلا أنه للأسف لم يلق هذا النداء آذانا صاغية شأنه كسأن نداءات سابقة لحركة عدالة الديون من أجل تأسيس إطار متعدد الأطراف شفاف وملزم من أجل حل أزمة الديون ومعالجة الديون غير المستدامة والمجحف بالإضافة إلى إعادة هيكلة الدين العام بشكل منهجي وعادل بما فيه إلغاء الدين بموافقة المقرضين.

إن معظم هذا الدين غير مستدام وفاقد للمشروعية، حيث أدت شروط الدين إلى تفاقم هشاشة دول الجنوب وزاد من عرضتها للأزمات، مثل الأزمة المتعددة الأبعاد الحالية والتي ألفت بشعوب دول الجنوب في برائن الحرمان. إلا أن هذه الدول ما تزال مطالبة بأداء أقساط القروض بدون الاستفادة من أي تحقيق أو مراجعة لطبيعة وشروط هذه القروض المشكوك فيها والتي لا تكثر بمخاطر التغير المناخي وبالعواقب المدمرة لجائحة كوفيد 19 على صحة وحياة ومداخيل الناس وحقوقهم. كما يتضح أن الأولويات المالية للمقرضين تأتي قبل حقوق الأفراد والأمم في النصف الجنوبي للكرة الأرضية.

إننا نؤكد مجددا الطابع الاستعجالي لإلغاء الديون غير المستدامة وغير المشروعة من أجل تحرير موارد واستغلالها لتأمين الحاجيات المستعجلة ومنها توفير الخدمات الصحية للجميع والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية والحقوق الأخرى بالإضافة إلى توفير ظروف ازدهار المجتمعات وتقديم المساعدة الاقتصادية والبنى التحتية للفئات والأفراد والأسر والمجتمعات المهمشة، واتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة التغير المناخي وبناء اقتصادات مستدامة مناخيا و عادلة في احترام لحقوق الانسان مقارنة النوع والعدالة الاثنية والبيئية ومنسجمة مع صحة المعمورة.

ولايجب احتساب الموارد المالية التي سيتم تحريرها بفعل إلغاء الديون كمساهمة لمجموعة الدول السبب في تمويل العمل المناخي في دول الجنوب. لأن تقاعسها عن تحمل مسؤولياتها يؤدي إلى كلفة باهضة يتحملها دول الجنوب خاصة في مجال برامج التكيف المناخي وتعويض الخسائر الناجمة عن التغير المناخي والترميم البيئي والانتقال الطاقى السريع بعيدا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري. وفي الآن ذاته، تشجع المجموعة هذه الدول على المزيد من الاستدانة لمواجهة التغيرات المناخية وتواصل الإقراض لتوريد الوقود الأحفوري، ما يعمق من ثقل ديون دول الجنوب ويفاقم من الأزمة المناخية، كما تطالب بالعديد من الحلول غير المنتجة مثل مقايضة الديون بالعمل المناخي والتي لم ينتج عنها سوى تخفيف ضئيل للديون، في حين تضيي هذه الدول الشرعية على ديون مجحف ومضرة بشروط باهضة الكلفة.

ونود في هذا الصدد التأكيد بصوت مرتفع على مطالبنا من أجل إرساء عدالة الديون من خلال:

- الإلغاء الفوري للديون من أجل تمكين الشعوب من التعامل مع الأزمات المتعددة، لهذا مجموعة الدول السبع مطالبة بوضع قوانين وطنية تلزم المقرضين الخواص بالمشاركة في تخفيف الدين،
- وضع حد لاستغلال الشعوب وتدمير البيئة عن طريق القروض،
- التنفيذ فوري لتمويل مناخي إضافي وغير مسبب للاقتراض من أجل دعم التكيف المناخي والتخفيف من الخسائر، ينضاف لتعهد 100 مليار دولار في السنة بشكل يستجيب لحاجيات دول الجنوب،
- وضع حد للاسراف في الاقتراض عن طريق دعم بنى انتقالية في مختلف دول الجنوب لتشجيع التنويع الاقتصادي والاستقلالية في وضع السياسات،
- تحقيق تغير منهجي في الأنظمة المالية والاقتصادية من أجل وقف تراكم الديون غير المستدامة وغير المشروعة وتوفير حلول عادلة وشاملة لأزمات الديون وبناء مجتمعات مابعد الوقود الأحفوري يسودها العدل والمساواة.

المرجوزيارة أيام العمل قبل وخلال انعقاد قمة مجموعة دول السبع من 24 إلى 28 يونيو.

الموقعون: